أبعاد أزمة التنمية في المجتمع النفطي: المثال الكويتي

علي أحمد الطراح*

* حصل على الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة ولاية ميشيغان عام 1983.
يعمل أستاذاً مساعداً بقسم الاجتماع ـ جامعة الكويت.

AJH
98

الملخص

شكّلت العوائد المالية للنفط العنصر الأساسي الذي تسبّب في إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية واسعة جعلت من الكويت دولة في مصاف الدول المتقدمة من حيث المؤشرات الكمية في دراسة التنمية. وبالرغم من التغييرات الواسعة التي أحدثتها العوائد النفطية في البنية الاقتصادية والاجتماعية إلا أن ذلك لم ينف انتماء الكويت إلى العالم الثالث.

هذه الدراسة تحاول أن تدرس العلاقة بين وضع الكويت في الاقتصاد العالمي وتأثيره على البنية الاقتصادية والاجتماعية وعلى هيكل قوة العمل.

1 - مقدمـــــــة

منذ منتصف هذا القرن، علي وجه التقريب، احتلت الكويت وباقي دول الخليج العربي مكانة بارزة في الساحة الدولية، وذلك نظراً لاكتشاف النفط في هذه الدول وتصديره، وحصولها على عوائد مالية ضخمة جعلت منها محطة جذب واهتمام بين دول العالم، وخصوصاً الدول الصناعية، وذلك لما يشكله النفط من أهمية لاقتصادياتها من جانب، وإلى هجرات لعمالة كبيرة أدت إلى اختلال التركيبة السكانية فيها.

وتعاني كثير من بلدان العالم من نقص رأس المال ومن تدني مستويات توظيف قوة العمل البشرية، لكن الوضع في الكويت ودول الخليج المنتجة للنفط يختلف عن ذلك، فهذه البلدان تتميز بخصائص مشتركة، فاكتشاف النفط وإنتاجه مكّن هذه البلدان من رفع مستوى المعيشة لسكانها، ومكّنها من شراء التقنية الغربية، ومن توظيف عمالة أجنبية، وبسبب صغر حجمها واحتياطيها الغني فإنها تتمتع بمستويات دخل عالية. ورغم توافر رأس المال فإن هذه البلدان تشترك مع بلدان العالم الثالث ببعض سمات التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي[1].

إنه بالرغم من التغيرات السريعة التي شهدتها المنطقة في بنائها الاقتصادي والاجتماعي، مازالت هذه الدول تواجه تحديات حقيقية تحول بينها وبين تحقيق أهداف التنمية المرجوة. فالتطور الكمي الذي شهدته المنطقة من حيث ارتفاع نسبة التعليم وعدد المدارس والمستشفيات وغير ذلك من مؤشرات كمية، لا يمكن اعتماده كمقياس لعملية التنمية، فالتنمية التي نعنيها لا تقتصر على مؤشرات كمية فقط وإنما تتجاوز ذلك لتشمل أبعادًا كيفية، تمس الإنسان ذاته وتمس البيئة التي من خلالها تحدث عملية التنمية، فدول الخليج العربي لم تنجح إلى الآن في إيجاد قاعدة إنتاجية صلبة تضمن لها استمرارية الثروة والحفاظ على مستوى الحياة فيها.

إن الخلل في عملية التنمية لم يقف عند هذا الحد وإنما تجاوز ذلك وأصاب الإنسان الخليجي، فأصبح هذا الإنسان يفتقد الدافعية، وأصبح في ظل هذه الظروف السائدة غير قادر على المساهمة في دفع عجلة التنمية.

2 ـ أهـــــداف الدراســـة

تعدّ هذه الدراسة، دراسة نقدية لسياسة التنمية التي انتهجتها الكويت منذ بداية تصدير النفط. وتسعى هذه الدراسة للإجابة عن بعض التساؤلات التي بدورها تشكل المحاور الأساسية لموضوع الدراسة، والتساؤلات نوردها كما يلي:

أولاً: كيف يؤثر وضع الكويت في الاقتصاد العالمي على هيكلها الاقتصادي وعلى هيكل قوة العمل؟

ثانيًا: كيف يؤثر البناء الطبقي السائد في الكويت على مستقبل تطور قوة العمل المحلية؟

ثالثًا: كيف يؤثر استغلال النفط على توزيع قوة العمل المحلية؟

رابعًا: إلى أي حد تم دمج قوة العمل المحلية في القطاعات الاقتصادية الجديدة؟

خامسًا: هل بمقدور النظام التعليمي بالكويت أن يوفر للاقتصاد في المدى المنظور قوة عمل مدربة؟

وبالنسبة للسؤال الأول، فإن الدراسة ستقوم باستكشاف موقع الكويت ودورها في الاقتصاد العالمي، بوصف الكويت منتجًا لسلعة أولية، وآثار هذا الموقع على البنية الاقتصادية المحلية وعلى توزيع قوة العمل المحلية. أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني، وهو مرتبط بسابقه، فإن الباحث قد اتجه إلى تحليل البناء الطبقي ومنظومة القوة Power Structure والتي تتطور في إطارها السياسات المتعلقة بقوة العمل. ويؤكد جيمس بتراس في كتابه المهم «ملاحظات نقدية عن الإمبريالية والطبقات الاجتماعية في العالم الثالث»، على العلاقة بين قضايا التنمية والبناء الطبقي في العالم الثالث، يقول بتراس: «فيما بعد مرحلة الانتقال، تواجه البلدان المحيطية قضية التنمية، لكن القضية ربما تثير في ذلك تساؤلات حول الأولويات والتوجهات، يمكن مواجهتها على نحو غير مباشر فحسب أو عن طريق الإجابة على سؤال مسبق: ما طبيعة البناء الطبقي والعلاقات التي ستحدث التنمية في إطارها؟»[2]. ومن هذا المنطلق تم التركيز على العمالة الوافدة والعمالة المحلية. أما فيما يتعلق بالسؤالين الثالث والرابع فسيتم التركيز على الطرق التي أثرت شركات النفط من خلالها على سوق العمل، وكيف يتم توزيع

العمالة المحلية في القطاعات الاقتصادية الحديثة المرتبطة بقطاع النفط. أما بالنسبة للتساؤل الأخير فإننا سنعرج على طبيعة النظام التعليمي مع التركيز على بعض القضايا الجوهرية والمشاكل التي تواجه هذا النظام، وتحديد علاقتها بالاقتصاد.

3 ـ منهج البحث ومصادره

لما كان الاقتصاد الكويتي اقتصاداً ريعيًا Rentire، والريعية هنا سمة رئيسية في تحديد تبعية المجتمع، فإننا نرى أن الاعتماد المفرط على العمالة الأجنبية هو أحد التجليات الرئيسية لهذه التبعية. وانطلاقاً من ذلك فإننا نتبنى منهجًا تاريخيًّا لدراسة القضايا قيد البحث. ولهذا المنهج مزايا عديدة فهو يمكننا من دراسة القضايا المختلفة المرتبطة بالعمالة الوافدة والعمالة المحلية في إطار تطورها وفي إطار علاقاتها بعضها ببعض، في الماضي وفي الفترة الراهنة. ولقد اعتمدنا في بحثنا هذا على مصادر متنوعة ومتعددة: الدراسات الأكاديمية والإحصاءات والبيانات الإحصائية وعلى تقارير ودراسات حكومية وأخرى صادرة عن منظمات دولية، خاصة تلك الصادرة عن منظمة العمل الدولية والبنك الدولي.

4 ـ مفهوم التنمية

بالرغم من تعدّد التعريفات لاصطلاح التنمية، وتعدّد زوايا هذا الاصطلاح وأبعاده، فإن معظم الباحثين قد انتهوا إلى أن اصطلاح التنمية يتجاوز كثيراً مفهوم النمو الاقتصادي Economic Growth الذي يستدل عليه بزيادة الدخل الإجمالي أو بزيادة متوسط دخل الفرد. فتحقيق الرخاء الاقتصادي المتمثل في إشباع الحاجات المادية للإنسان يظل هدفًا واحداً بين أهداف أخرى لعملية التنمية.

وضمن هذا التصور الواسع لاصطلاح التنمية، فإننا ننظر إلى التنمية باعتبارها عملية تهدف إلى إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والسلوك. فالتنمية يمكننا أن نعرفها بأنها مجموعة الوسائل والجهود المختلفة التي من خلالها يتم الاستخدام الأمثل للثروة بشقيها المادي والبشري والتي بدورها تؤدي إلى إحداث تغيير في أنماط السلوك وأنواع العلاقات الاجتماعية.

نحن نرى التنمية على أنها نهضة حضارية شاملة تقتضي القضاء على أنماط

التبعية، وتنهض بقيام علاقات جديدة تقوم على أساس تبادل المصالح. التنمية التي نعنيها تهدف إلى تغيير بنائي اجتماعي اقتصادي سياسي، وتقوم على تعبئة الإمكانات البشرية وتوظيفها التوظيف الصحيح لتحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية. وفي هذا السياق يعتبر الإنسان محور عملية التنمية والمحرك الأساسي لها فهي عملية اجتماعية تعتمد على جهود الإنسان في تعامله مع بيئته الطبيعية[3].

وبناء على ما تقدّم يتضح أن للتنمية جانبين رئيسيين:

الأول: جانب كمّي يتمثل بمجموعة من المؤشرات الكمية التي تعمل على إشباع الحاجات الأساسية للإنسان.

الثاني: جانب كيفي يتعلّق بتغيير أنماط السلوك ونوع العلاقات السائدة، وهذا الجانب هو الذي يخلق الابتكار والتقدم.

وعلى الرغم من أننا لا نود الخوض في الجدل النظري للاتجاهات الفكرية لنظريات التنمية، إلا أننا نجد من الفائدة أن نحاول باختصار الإشارة إلى تيارين رئيسيين هيمنا على نظريات التنمية المختلفة. **الأول** يمثل الفكر الاقتصادي في الغرب، والذي يستمد فهمه من تجربة نمو الاقتصاد الغربي، وهو لا يفرق بين مفهومي النمو والتنمية[4].

أما التيار **الثاني** فيمثله دارسو العالم الثالث. وينظر هذا التيار للتنمية باعتبارها عملية هادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية تتحقق بمقتضاها العدالة في توزيع الثروة والقضاء على مشكلات البطالة والفقر[5]. وقد تأثر هذا التيار بتجارب دول أمريكا اللاتينية وبعض من دول آسيا التي عجزت عن تحقيق التنمية من خلال المنظور الغربي.

بالرغم من شدة الاختلاف فيما بين التيارين، إلاّ أنهما اتفقا على أهمية إيجاد قاعدة إنتاجية ـ مادية وبشرية ـ قادرة على تحقيق أهداف التنمية ودون وجود هذه القاعدة الإنتاجية يتعذر على المجتمع تحقيق أهداف التنمية المتمثلة في تحقيق الرخاء الاقتصادي.

وإذا ما تناولنا الوضع في أقطار الخليج العربي فإننا نلحظ غياب قاعدة إنتاجية ذاتية، فهذه الدول وبفضل العوائد النفطية تمكنت من تحقيق مستوى اقتصادي عال لدخل الفرد، كما استطاعت أن تسجل درجات عالية في المقاييس الكمية المستخدمة كمؤشرات في قياس النمو الاقتصادي. فهذه المجتمعات وإن انفردت بخصائصها الخاصة التي تميزها عن بقية الدول النامية، تشترك معها بسمات التخلف لبنائها الاقتصادي والاجتماعي.

5 ـ أبعاد أزمة التنمية

نقطة البدء في محاولتنا هذه هي الخصوصية التاريخية والجيوبوليتيكية للكويت بوصفها دولة صغيرة من حيث المساحة والسكان، تقع في بيئة إقليمية متوترة وغير مستقرة، وبوصف الكويت واحدة من أغنى دول العالم بفضل دخلها من استخراج النفط وتصديره. وليس خافيًا على أحد أن الكويت ودول الخليج الصغيرة الأخرى تشعر بقلق بالغ من جراء وجود جارين كبيرين يزمع أحدهما تصدير شعار الثورة الإسلامية، ونظام آخر تشكل الشمولية الفاشية خاصيته الأساسية على الصعيد الداخلي، وتشكل مغامراته الخارجية ونزوعه للتوسع والعدوان العلامة البارزة لعلاقاته الإقليمية. وتنبع خصوصيات الكويت من انتمائه للحضارة العربية الإسلامية، ومن تشابه بناه الاجتماعية والسياسية مع بُنى دول الخليج الأخرى، ومن مداخيل عالية تستمد أساساً من تصدير النفط، وتوفر للمواطن الكويتي واحداً من أعلى مستويات الدخل في العالم. لكن الدخل الريعي الناجم عن تصدير النفط يشكل نقاط قوة وضعف في آن معاً، وذلك أن معدلات الدخل السنوي ترتبط بمعدلات الطلب على النفط واستهلاكه في مجتمعات أخرى، مما يجعل أسعار النفط عرضة لتقلبات حادة وسريعة. فإذا ما ارتفع الطلب وارتفعت الأسعار زاد دخل الكويت، والعكس صحيح. ويشكل هذا خطراً كبيراً على استقرار البيئة الاقتصادية في الكويت إذا لم يتم توظيف المداخيل النفطية في إيجاد بديل لهذه السلعة القابلة للنضوب، بحيث يصبح هذا البديل مرتكزاً لاستقرار الكويت الاقتصادي والاجتماعي في المستقبل.

وإذا كان النفط قد حوّل الكويت إلى واحدة من أغني الدول في العالم، فإن التغيرات الاجتماعية الناجمة عن النفط وما صاحب هذه التغيرات من برامج تنموية

قد أثرت جميعًا في طبيعة البناء الاجتماعي الذي كان سائدًا في الكويت، ولعل أبرز علامات هذا التغير تتجلّى في تشوّه البنية الديموغرافية، حيث أصبح السكان الأصليون يمثلون أقلية عددية بالمقارنة مع السكان غير الكويتيين (انظر جدول رقم 1). وبهذا أصبح اعتماد الكويت على عمالة وافدة إحدى السمات الأساسية للتبعية في الكويت. ولعل أبرز السمات الأخرى هي تطوّر المجتمع الكويتي باتجاه ما يعرف بالدولة الريعية، وهذه الدولة ـ كما هو واضح في حالة الكويت ـ تعتمد على دخل ريعي يأتي من الخارج مما يجعل من الصعوبة بمكان بناء هيكل إنتاجي متطوّر. فالدخل الريعي عادة ما يولّد أنماطاً استهلاكية لها انعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني. كما أن استمرارية الاعتماد على العمالة الوافدة أدى إلى تدني معدلات التوظيف والاستثمار لقسم كبير من العمالة المحلية، ويدلل على ذلك كل من سنكلير وبيركس من حيث تدهور رأس المال البشري وذلك بالرغم من ارتفاع معدلات التعليم[6].

إن غلبة العمالة الوافدة تتطلب أن ندرس طبيعة البنية الاجتماعية للمجتمع الكويتي وتأثيرها على هيكل قوة العمل Labour Force. ويعني هذا تحليل العوامل التي تؤثر سلباً وإيجابًا في كيفية توزيع قوة العمل المحلية في قطاعات الاقتصاد المختلفة، والأسباب التي تعوق تطوير هذه القوة نحو نشاطات إنتاجية. وإذا كان الباحث ينطلق من خصوصية الكويت التاريخية، فإن هذه الخصائص لا تلغي علاقات الكويت بالبيئة الدولية وما تمارسه هذه البيئة من تأثيرات على بنية الطبقات ومنظومة السلطة وإدراكها لبرامج التنمية التي تم تطبيقها. ونركز هنا على بنية قوة العمل باعتبارها تعكس إلى حد كبير درجات النمو وعملياته. ولقد ذهب هاريسون وماير إلى حدّ القول بأن المجتمع الذي يعتمد على عمالة وافدة بدرجة 50٪ فأكثر هو مجتمع متخلف[7].

وفي حالة الكويت كبلد يمتلك فائضًا كبيرًا من رأس المال يصبح وضع العمالة المحلية وسبل استثمارها مقياساً أو مؤشرًا لآفاق المستقبل. فرأس المال الفائض يمكن توظيفه في تنمية المقدرات البشرية على نحو يحد من الاعتماد على العمالة الوافدة، وخاصة العمالة غير المنتجة. وهذا الجانب إذا ما تم تطويره بشكل صحيح سيسهم في تراكم مزيد من رأس المال، وفي اكتشاف موارد جديدة، وفي إطلاق الطاقات

الاجتماعية الكامنة، وفي بناء مؤسسات اجتماعية وسياسية فاعلة وفعالة تستجيب لاحتياجات المجتمع ومتطلّباته. ونسجّل هنا اتفاقنا الكامل مع ما ذهب إليه هاريسون حينما قال: «من الواضح أن بلدًا غير قادر على تنمية مهارات شعبه ومعارفه وتوظيفه بكفاءة في الاقتصاد الوطني سيكون غير قادر على تنمية أي شيء آخر»[8].

6 ـ الواقع الاقتصادي الاجتماعي الحالي

انطلاقًا من المفاهيم التي ناقشناها وفي ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الكويت خلال السنوات الخمسين الماضية، يمكننا القول إن إشكالية التنمية تتجسد بالمحاور التالية: البنية الإنتاجية، تركيب قوى العمل، البنية الاجتماعية والنظام التعليمي.

(6 ـ 1) البنية الإنتاجية

يحتلّ النفط أهمية قصوى في الاقتصاد الكويتي، حيث إنه يشكّل الأساس الذي يرتكز عليه، فارتفع الإنتاج بمعدلات سريعة من 509 مليون برميل في عام 1946 إلى 1,201 مليون برميل في 1972. ثم تدنى ليصل إلى 718 مليون برميل في 1977، وهبط إلى 387 مليون برميل في العام 1985. ويرتبط عدم الاستقرار في معدلات الإنتاج بالأوضاع السائدة في السوق الدولية[9].

يهيمن قطاع النفط على باقي القطاعات الاقتصادية، ويقدر إسهام النفط في إجمالي الناتج القومي بنسبة 56,7% لعام 68/ 1969 و77,0% لعام 75/ 1976 و48,8% لعام 1995. ويعتبر النفط المصدر الرئيسي للإنفاق الحكومي، حيث وصلت نسبة مساهمته في إيرادات الحكومة إلى 83,8% لعام 93/ 1994 (انظر جدول رقم 2). وهذه الأرقام مؤشر على تبعية الاقتصاد الكويتي واعتماده بصورة مفرطة على النفط. وإذا ما نظرنا إلى بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى فإن مساهماتها ضئيلة قياساً على ما يسهم به النفط، وإن شهدت السنوات الأخيرة نموًّا في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى إلا أن ذلك لا يعتبر دلالة على توسع القاعدة الإنتاجية بشكل ذاتي وإنما يعتبر انعكاسًا لسياسة الدعم الحكومي للقطاعات غير النفطية[10].

ويمكن تفسير هذا التفاوت بين القطاعات الاقتصادية في ضوء الاختراق الرأسمالي لمعظم بلدان العالم الثالث الذي ينتج عنه ما وصفه سمير أمين بعمليات

التهميش. فالتوسع الاقتصادي يقود إلى تدمير البنى الإنتاجية التقليدية، لكنه لا يقضي على علاقات الإنتاج القديمة. ومن ثم فإن المؤسسات الحديثة التي عادة ما ترتبط بصناعة النفط الحديثة لا يتم بناؤها في هذه المجتمعات. لقد حد التوسع الرأسمالي من تطور القوى المنتجة، والتي عادة ما تم تهميشها في عملية الإنتاج، ذلك أن تطوّر الصناعة النفطية في الكويت وفي الأقطار العربية النفطية لم يكن نتاج قُوى إنتاج محلية، ولكنها كانت نتاج ضخ رأس المال الأجنبي والتقنية الأجنبية في هذه المجتمعات[11]. ويوجد التهميش ويلعب دوره في بناء قطاعات اقتصادية غير منتجة كما في التجارة والبيروقراطيات الحكومية، التي تصبح مصدر التوظيف الوحيد للعمالة المحلية. ويتقاضى هؤلاء رواتبهم من عوائد النفط التي تستلمها الدولة كريع من الشركات النفطية لا من إنتاجيتهم.

وترجع فكرة «الدولة الريعية» في جذورها إلى نظرية ماركس عن الريع العقاري، الذي يستمد من الزراعة والاستخراج. ولقد حلل مهدفي هذه الفكرة في حالة إيران، وكتب يقول: «هذه البلدان التي تحصل على مبالغ ضخمة من الريع الخارجي على أساس منتظم. وهذا الريع الخارجي يعرف بدوره كريع يدفع من قبل أجانب، ومن قبل مصالح أو حكومات أجنبية لأفراد أو لمصالح أو حكومات بلد ما»[12]. ومن أهم خصائص الاقتصاد الريعي «هو أن العوائد التي تستلمها الحكومة... ذات صلة ضئيلة بعمليات الإنتاج في اقتصادها المحلي. والمدخلات من الاقتصاد المحلي ـ عدا المواد الخام ـ هي ضئيلة كذلك»[13]. وهذا الدخل يمكن هذه البلدان من تحقيق زيادات غير عادية في مستويات الدخل دون الدخول في عمليات التغير الاجتماعي والإداري التي عادة ما ترتبط بعملية النمو الاقتصادي[14].

وتعدّ الثنائية البنيوية أحد معالم الاقتصاد الريعي. ويشير هذا المفهوم إلى وجود قطاع متطوّر جداً في حين أن القطاعات الأخرى متخلفة. «إن العلامة الأساسية للدولة الريعية هي توليد منتج واحد توسعي من قبل صناعة توظف عدداً قليلاً من الناس وعدداً قليلاً من الموارد المحلية، ومن ثم فإن المشاركة الشعبية في النشاط الاقتصادي المنتج متدنية للغاية»[15].

ولما كان النفط يخصّ الدولة، فإن الدولة في هذه الحالة هي بمثابة مالك الأرض

الذي يعمل كجامع وموزع للريع. ولقد أوضح نور هذه النقطة: «إن بلدانًا كالسعودية والكويت تستخدم نسبة كبيرة من عوائدها النفطية، إما في استيراد السلع الفاخرة، أو في الاستثمار في الملكيات العقارية والسندات الحكومية في بلدان أخرى. وكلاهما لا يزيد بأي طريقة رأس المال الكلي total social capital. إن هذا الاستخدام للريع النفطي يعكس غياب تطور القوى المنتجة»[16]. وفي الواقع فإن قضية التنمية الاقتصادية في علاقتها بتطور قوة العمل في الكويت (كما في دول الخليج الأخرى) تطرح مأزقًا. وعلاوة على ذلك، تظل استراتيجية التنمية في إطار الدولة الريعية أمرًا مشكوكًا فيه.

(6 ـ 2) تركيب قوى العمل

تزايد عدد السكان بمعدلات تصاعدية نتيجة للعوائد النفطية ولزيادة معدلات الإنفاق الحكومي. وفي عام 1957، كان عدد السكان يقارب 200 ألف نسمة، كانت نسبة الكويتيين منهم 55٪. وتضاعف هذا الرقم إلى ما يقارب 10 مرات بحيث وصل إلى ما يقارب 2 مليون نسمة في 1996، شكّل فيه الكويتيون ما يقارب 36٪، وبذلك يقترب عدد السكان مما كانت عليه الحال في مرحلة ما قبل الغزو العراقي (انظر الجدول رقم 1). وعند مطالعة هذه الأرقام يتّضح لنا فشل السياسة السكانية التي أعلنتها الحكومة مرات عديدة في خططها الخمسية التي كانت دائمًا تضع أحد أهدافها الرئيسية تعديل التركيبة السكانية، وبالتالي تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة[17].

إن هذا التزايد في عدد السكان غير الكويتيين مرجعه إلى تصاعد الاحتياج إلى العمالة الوافدة، التي امتاز بعضها بمهارات تفقدها العمالة المحلية، إلا أنه بالرغم من ذلك، علينا أن ندرك أن استمرارية الارتفاع بمعدلات استخدام العمالة الوافدة لا يعكس الاحتياج الحقيقي للاقتصاد الوطني بقدر ما يعكس هشاشة السياسة التنموية التي تنتهجها الحكومة، وإلى عدم وصولها إلى قناعات تحسم هذه التبعية من جانب، ومن جانب آخر إلى رخص العمالة الوافدة التي يوظف معظمها في القطاع الخاص.

يوضّح لنا الجدول رقم (3) تطورّ حجم قوة العمل، ففي عام 1957 سجّلت قوة العمل المحلية ما نسبته 30٪، وتدنّت إلى 16,0٪ في عام 1996.

أما بالنسبة للعمالة الوافدة فتضاعف عددها إلى ما يقارب 5 , 4 مرات بينما بلغت العمالة المحلية ما يقارب 8 , 2 خلال نفس الفترة[18].

أما من حيث تأهّل القوة العاملة وتدريبها، فنجد 20٪ من العمالة الكويتية صنّفوا من ذوي المؤهلات العليا، و44٪ من ذوي المؤهلات الدنيا أو من دون مؤهل. أما بالنسبة للعمالة الوافدة فأغلبها من الممكن تصنيفهم من الأميين، حيث وصلت نسبة من لا يحملون مؤهلاً 45٪. وإذا ما أضفنا من يحملون مؤهلات دنيا وصلت النسبة إلى 73٪ من مجمل العمالة الوافدة، بينما أصحاب المؤهلات العليا تصل نسبتهم إلى 0 , 8٪ (انظر الجدولين 4، 5).

تركّزت العمالة المحلية في القطاع الحكومي بحيث وصلت إلى 6 , 92٪، بينما استحوذ القطاع الخاص على 5٪ من مجمل العمالة المحلية. أما بالنسبة للعمالة الوافدة فتركّزت في القطاع الخاص والأهلي إذ بلغت 87٪ (انظر جدول 4، 5). وإذا ما تمعنّا في سبل استخدام العمالة وجدنا ما يقارب 82٪ من العمالة المحلية يعملون في قطاع الخدمات، و7 , 41٪ نصيب العمالة الوافدة. وأما من حيث التصنيف المهني فنجد ما يقارب 61٪ من العمالة الوافدة مصنّفين كعمّال خدمات[19].

فجميع الحقائق التي أشرنا إليها تؤكد التوجّه غير الإنتاجي للقوة العاملة وإلى هشاشة السياسة التنموية التي تنتهجها الكويت. فتضخم الجهاز الحكومي يؤكد هذه الصورة بحيث أصبح هذا الجهاز يحتوي على ما يعرف بعمالة غير منتجة وغير مستخدمة الاستخدام الأمثل[20].

أما من حيث التكلفة المالية المباشرة وغير المباشرة التي تتكلّفها الحكومة نتيجة لاستمرارية الاعتماد على العمالة الوافدة من جانب وإلى تضخم الجهاز الحكومي من جانب آخر مما يعكس سوء استخدام للقوى البشرية، فهذه التكلفة تتضح في الارتفاع المستمر لبند الأجور والمرتبات. ففي عام 71/ 1972 ارتفع هذا البند من 166 مليون دينار إلى 1144 مليون دينار للسنة المالية 94/ 1995[21]. وإذا ما نظرنا إلى العمالة الوافدة وما تتحمّله الدولة من تكاليف مالية وجدنا 35٪ من الدعم المالي للحكومة الذي تقدّمه بصورة خدمات يذهب إلى قطاع العمالة الوافدة[22].

(6 ـ 3) البنية الاجتماعية

لقد جاء اكتشاف النفط وتدفّق عوائده بكميات هائلة بسلسلة من الآثار العميقة على مجرى الحياة وأنماط السلوك في المجتمع، أو ما يطلق عليه يوسف صايغ «التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية». وإن كنا لا نرغب في الإسهاب في حصر تلك الآثار التقليدية المتجسدة ببعض من أنماط السلوك والقيم التي تتعارض مع مفاهيم التنمية الحديثة من ناحية وهيمنة الطائفة والعائلة والقبيلة على شبكة العلاقات الاجتماعية من ناحية أخرى. وإنه على الرغم من ظهور نظام تعليمي حديث إلاّ أن تلك الأنماط التقليدية مازالت راسخة في المجتمع ويقول الرميحي: «إن هذه المجتمعات ـ أي الخليجية ـ رغم امتلاكها لاقتصادات حديثة، فإن حكوماتها تظهر غير راغبة في التخلي عن قوة البنى القبلية»[23].

وحسب هذا المنظور، فإن البناء الطبقي السائد في المجتمع الكويتي يمكن اعتباره والنظر إليه كنتاج لسياسة رسمية انتهجها النظام السياسي. وهذه سياسة تفيد قطاعًا أو جزءًا صغيرًا من المجتمع. فالتجار و«الطبقة» الحاكمة مستفيدون ـ بدرجة كبيرة ـ من البناء الاجتماعي الراهن[24]. ولما كانت مهام التنمية من غير اليسير تنفيذها في مجتمع تغلب عليه التقليدية وتلعب فيه الولاءات القبلية والطائفية دورًا كبيرًا، فإنه من المهم أن تتم صياغة أهداف وطنية لتتم عملية التنمية.

ومن ضمن تلك الآثار الجانبية التي تركها النفط، ما يمكن وصفه بخلخلة قيم العمل والإنتاج، وانتشار أنماط من السلوك الاستهلاكي البذخي الذي أصبح يشكل إحدى المعوقات الأساسية لتنمية مجتمعية جادة، فالمواطن ينظر إلى الوظيفة ومردودها المادي كمكسب اجتماعي وكحقٍّ له ويعتبر ذلك نصيبه في الثروة النفطية.

(6 ـ 4) النظام التعليمي

يعدّ التعليم واحدًا من الأسس المهمة لبناء مجتمع حديث، لكن ليست كل أنواع التعليم تخدم مثل هذا الهدف. لقد عرّف بول فرايري التعليم بأنه خلق «الوعي النقدي»، وهذا التعليم يجب أن يربط بالاحتياجات الاقتصادية للمجتمع. لقد ركّز كتّاب كثيرون على دور التعليم في التنمية الاقتصادية في

بلدان العالم الثالث. لكن النظام التعليمي في الكويت هو أبعد ما يكون عن خلق «الوعي النقدي» أو تكوينه. ويوضّح سينكلر وبيركس هذه النقطة على النحو التالي: إن النظام التعليمي الذي تبنته السعودية ودول الخليج، علاوة على ذلك، لم يكن النمط المناسب بأكبر درجة لاحتياجات هذه الاقتصاديات سريعة النمو. وبالفعل، فقد عمق [النظام التعليمي] من نفور معظم السكان من الوظائف غير الإدارية في الأجهزة الحكومية[25].

وليس هذا النمط من التعليم سائداً في دول الخليج فحسب، بل إنه يسود في معظم الأقطار العربية. وفي دراسته عن الموارد البشرية في مصر، يكتب هاريسون «لم يصمم النظام التعليمي في مصر للارتقاء بالجماهير، فهدفه الأساسي هو تدريب الناس لوظائف حكومية[26]. وإذا كانت حكومة دولة الكويت قد تبنّت التعليم الحديث منذ اكتشاف النفط، وبذلت جهوداً كثيرة في بناء المدارس فإنه لم تبذل جهود موازية للتركيز على نوعية التعليم، فما زال التعليم لا يفي بالاحتياجات الاقتصادية، وما زالت خطوات تحديث التعليم بطيئة. وأما التعليم الفني والتقني فهو كذلك يعاني من مشاكل جمة ومن غياب سياسة واضحة في كيفية الاستفادة من مخرجاته.

بالإضافة إلى ذلك فإن المدارس الفنية الموجودة لا تهدف في الواقع إلى أعداد قوة عمل ماهرة، بقدر ما هي مصمّمة لاستيعاب أولئك الطلاب الذين فشلوا في تحصيل أكاديمي في فروع أخرى. ويرى بعض الكتّاب أن التقييم السلبي للعمل اليدوي يعود إلى القبلية، لكن هذه النظرة تفتقر إلى أدلة، فالعمل اليدوي كان بالغ الأهمية في الكويت قبل اكتشاف النفط، وتدهور قيمته الاجتماعية يكمن في فلسفة التنمية التي تنتهجها الدولة، فالعمل اليدوي والعمل المنتج لا يحظى بدعم كبير في أوساط الكويتيين، حيث إن معظم الناس يعتقدون أن إيجاد وظائف لهم هو مسؤولية الحكومة. كما أنهم يعتقدون بأن الحكومة يمكن لها استقدام أجانب للقيام بالأعمال اليدوية. ونظراً لذلك، يبدو من الصعب تحقيق هدف عمالة ذات إنتاجية عالية في مجتمع وفير الثروة.

7 ـ الخلاصة والتوصيات

قدّمنا في هذه الورقة عدداً من الملاحظات المنهجية والسياسية والتاريخية حول المجتمع الكويتي، ورغم إيجازها، فإن الملاحظات تبيّن لنا أن المدخل السليم لدراسة الكويت إنما يبنى على الربط ما بين البنى الاجتماعية والسلطة السياسية، وعلى تفاعلها مع البيئة الخارجية إقليميًّا ودوليًّا. وينطلق هذا الربط من مفهوم الريع والدولة الريعية، وما يحمله هذا المفهوم من دلالات وأبعاد تؤثر في إدراكنا للواقع الكويتي الراهن، وتساعدنا في استقراء المستقبل وخصوصاً بعد التجربة الكارثة التي مرّ بها الشعب والمجتمع الكويتي نتيجة للغزو العراقي وما تبعه من عواقب. وهنا يكون في مقدورنا تقديم تساؤلات محددة يمكن أن تشكّل أرضية الانطلاق في دراستنا مستقبلاً لآفاق التنمية في الكويت. ولعلنا نستطيع أن نقول بشكل فرضي وسجالي هنا بأن مستويات النمو قد تدهورت بعد تحرير الكويت إلى مستويات أدنى من تلك التي كانت سائدة قبل الغزو. ولا يمكن فصل هذا عن الآثار المدمرة للغزو على كل الأصعدة: اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا وثقافيًّا، ومن هنا تأتي ضرورة التساؤلات، فالمجتمع الكويتي يمر بأزمة حادة متفاقمة وإن كانت جذورها خارجية في الأساس.

ولما كانت الأزمة تشكّل مفترق طرق أمام النظام الاجتماعي ـ السياسي، فإما أن يخرج هذا النظام سليمًا معافى بعد اكتساب قدرات تكيّف مع الأوضاع الجديدة، وإما أن يقف عاجزًا حيال نتائج الأزمة فيصاب بالركود والانكسار. في ظلّ هذا كله نتساءل: هل طرأت أي تغيرات على البناء الاجتماعي للمجتمع الكويتي ـ تقدّمًا أو تراجعًا بعد الغزو؟ وما طبيعة هذه التغيرات؟ وهل ستكون دافعًا للإفلات من أنماط التفكير السابق حول قضايا توزيع الثروة، والعمالة الوطنية ودورها في تطور المجتمع؟ وهل طرأت قناعات جديدة في أوساط النخبة الحاكمة تقودها إلى صياغة منظور جديد واستراتيجية جديدة للتنمية تتجاوز سلبيات التفكير الذي ساد في مرحلة ما قبل الغزو؟ وباختصار ما تأثيرات التحالفات السياسية الدولية والإقليمية التي أصبحت الكويت جزءاً منها أثناء

الغزو وبعده؟ وهل ستقود هذه التحالفات إلى تعميق إدماج الكويت في النظام العالمي على نفس الأسس السابقة: استمرار الكويت كمصدر للنفط ومستورد للسلع الاستهلاكية الفاخرة وللعمالة الأجنبية وخصوصًا غير المنتجة منها؟ أم أن الدولة والمجتمع سيتحركان باتجاه نبذ هذا الموقع وهذا الدور وما ينجم عنهما من تبعية اقتصادية واعتماد على السلعة الواحدة، وما يصاحب ذلك من أنماط وممارسات اجتماعية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما الخطوات العامة التي سيتم بمقتضاها تطوير الاستراتيجية الجديدة للتنمية وصياغتها؟

وأخيرًا، لن نستطيع أن نؤكد بما فيه الكفاية أهمية هذه التساؤلات، وعلى أهمية أن يتحرك المثقفون والعلماء الاجتماعيون الكويتيون باتجاه طرح هذه المسائل وغيرها من منظور نقدي يتجاوز المصالح الضيقة متحركًا نحو الأهداف الوطنية العامة للمجتمع الكويتي.

جدول رقـــم (1)

السكان حسب الجنسية والنوع في سنوات

1957 ـ 1965 ـ 1985 ـ 1996*

السنة	كويتي	النسبة	غير كويتي	النسبة	المجموع الكلي
1957	113,622	%55	92,851	%45	206,473
1965	220,059	%47,1	247,280	%52,9	467,339
1985	681,288	%40,1	1,016,013	%59,9	1,697,301
1996	719,739	%35,70	1,296,298	%64,30	2,016,037

* **المصدر**: وزارة التخطيط. السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة، يونيو 1996.

الجدول رقـــم (2)

إيرادات الحكومة*

إيرادات الحكومة (بالألف دينار)	92/91	النسبة%	93/92	النسبة%	94/93	النسبة%
إيرادات نفطية	495,927	76,0	2,085,289	88,0	2,324,289	83,8
إيرادات أخرى	151,427	24,0	278,369	12,0	402,297	16,2
المجموع	647,354	100	2,363,667	100	2,775,089	100

* المصدر: بنك الكويت المركزي.

جدول رقـــم (3)

تطور قوة العمل*

السنة	كويتي	النسبة	غير كويتي	النسبة	الجملة
1975	91,844	30,0	212,738	70,0	304,582
1980	74,078	15,7	471,431	84,3	491,509
1985	95,812	14	574,573	86,0	670,385
1996	176,329	16,3	907,234	83,7	1,083,563

* المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية، وزارة التخطيط 1995. السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة، وزارة التخطيط 1996.

جدول رقـــم (4)

قوة العمل الكويتية (15 سنة فأكثر) حسب المجموعات المهنية وأقسام النشاط الاقتصادي في 30/ 6/ 1996*

أقسام النشاط / المجموعات المهنية	زراعة وصيد	مناجم ومحاجر	صناعات تحويلية	كهرباء وغاز ومياه	تشييد وبناء	تجارة جملة وتجزئة ومطاعم وفنادق	نقل وتخزين ومواصلات	تمويل وتأمين وعقار	خدمات مجتمع وخدمات	غير مبين	الجملة
الأطباء والعلميون	0	21	25	16	0	5	13	4	1215	0	1299
المهندسون	1	264	396	135	23	23	370	102	1451	17	2782
الاقتصاديون والقانونيون	0	104	156	70	11	35	252	719	3833	34	5214
المدرسون	0	5	2	1	0	1	6	2	23027	62	23106
المديرون والمشرفون	15	198	447	116	233	423	409	839	25622	275	28577
الأدباء/ الفنانون/ الاجتماعيون	0	33	71	11	1	10	46	239	5671	23	6105
رجال الأعمال والقائمون بأعمال البيع	16	42	320	8	217	1683	128	317	461	127	3319
الفنيون في الهندسة	1	487	463	508	1	8	525	46	4495	8	6542
الفنيون في الطب والعلوم	0	65	177	40	0	3	62	1	3521	3	3872
الكتبة ورجال الشرطة	8	1033	1690	1423	181	727	2560	2311	60061	333	70327
العمال الحرفيون في الإنتاج	0	768	1640	1171	5	17	318	81	4336	11	8347
العمال نصف المهرة في الإنتاج	0	101	271	8	1	2	3	0	527	1	914
عمال الخدمات وعمال الزراعة	1	10	12	1	0	22	34	7	1264	7	1358
العمال العاديون	1	348	308	210	7	23	307	150	8886	11	10251
غير مبين	0	18	51	46	2	4	67	52	762	3314	4316
الجملة	43	3497	6029	3764	682	2986	5100	4870	145132	4226	176329

* المصدر: وزارة التخطيط، السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة، 1996.

جدول رقـــم (5)

قوة العمل غير الكويتية (15 سنة فأكثر) حسب المجموعات المهنية وأقسام النشاط الاقتصادي في 30/ 6/ 1996*

أقسام النشاط / المجموعات المهنية	زراعة وصيد	مناجم ومحاجر	صناعات تحويلية	كهرباء وغاز ومياه	تشييد وبناء	تجارة جملة وتجزئة	نقل وتخزين	تمويل وتأمين وعقار	خدمات مجتمع	غير مبين	الجملة
الأطباء والعلميون	197	136	92	20	106	491	16	22	3645	48	4773
المهندسون	82	493	1324	763	3591	2715	310	1603	1847	453	13181
الاقتصاديون والقانونيون	68	152	1037	132	1891	4725	673	2684	4649	901	16912
المدرسون	0	68	6	1	4	53	1	13	19947	244	20337
المديرون والمشرفون	82	181	1361	13	3162	6235	852	1666	16861	1829	32242
الأدباء/ الفنانون/ الاجتماعيون	0	56	751	5	255	408	60	491	3331	284	5641
رجال الأعمال والقائمون بأعمال البيع	134	42	1939	2	3503	13790	769	1440	1717	3155	26491
الفنيون في الهندسة	65	275	1280	743	3169	2884	465	1077	2848	664	13470
الفنيون في الطب والعلوم	33	287	215	25	185	496	10	74	10823	42	12190
الكتبة ورجال الشرطة	231	855	4054	340	5775	13672	4716	7250	15886	2586	55365
العمال الحرفيون في الإنتاج	748	824	13530	1213	27771	18565	3381	3450	12418	6326	88226
العمال نصف المهرة في الإنتاج	178	43	18452	23	12674	8608	711	632	3301	4667	49289
عمال الخدمات وعمال الزراعة	10850	35	2324	0	2393	37506	721	329	18150	4481	76789
العمال العاديون	7463	697	21478	276	57575	69307	22848	11635	262264	26220	479763
غير مبين	48	75	339	21	833	918	152	198	723	9258	12565
الجملـــة	20179	4219	68182	3577	122887	180373	35685	32564	378410	61158	907234

* المصدر: وزارة التخطيط، السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة، 1996.

AJH
98

الهوامش والمراجع

- Jacqueline Ismael, **Kuwait, Dependency and Class in a Rentier State**, Florida Univer sity Press, 1993. (1)
- James Petras, **Critical Perspectires on Imperialism and Social Class in the Third World**, New York: Monthly Review Press, 1978 p. 65. (2)
- Walter Rodney, **How Europe Underdeveloped Africa**, Washington, D.C: Howard University Press, 1974 p.p. 4-6. (3)
- Arthur, Lewis, **Theory of Economic Development, London**: Unwin University Books, 1970. pp. 9-10. (4)
- Michael Todaro, **Economic Development in the Third World**, London: Longman, 1997. pp. 50-64. (5)
- C. Sinclair and D. Birks, **Arab Manpower: The Crisis of Development**, London: Croom Helm, 1980 p. 350. (6)
- F. Harbison and C. Myres, **Manpower and Education**: Country Studies in Economic Development, New York: McGrew Hill, 1965, p. 52. (7)
- F. Harbison, Human **Resources as the Wealth of Nations**, New York: Oxford University Press, 1973, p.3. (8)
- Y. Al-Sabah, **The Oil Economy of Kuwait**, London: Kegan Paul International Ltd. 1980 pp. 46-48. (9)

خلدون النقيب: **الطلب النهائي على القوى العاملة في الكويت**، الكويت: جمعية الخريجين 1995، ص 12، 13. (10)

- S. Amin, **Unequal Development: An Essay of the Social Formations of Perpheral Capitalism**, New York: Monthly Review Press., 1976. (11)
- M. Mahadavy, "**The patterns and problems of Economic Development in Rentier States: The case of Iran**", in M.A. Cook, ed., **Studies in the Economic History of the Middle East from the Rise of Islam to the Present Day** London: Oxford University Press, 1970 p. 428. (12)
- Ibid., p. 429. (13)
- Ruth First, Libia: **The Elusive Revolution**, New York: Holmes and Meier Publishers, Inc. 1975 p. 149. (14)
- R. Marbo, quoted in R. First, Ibid, p. 149. (15)
- P. Nore, "**Oil and the State: A Study of Nationalization in the Oil Industry**" in P. Nore etal. eds., Oil and Class Struggle, London: Zed Press, 1980 p. 81. (16)
- Country Report, Kuwait, Lond: **The Economic Intelligent Unit**, 1996, p 12. (17)

يوسف الإبراهيم: اتجاهات سوق العمل في الاقتصاد الكويتي، الكويت: جمعية الخريجين، 1995. (18)

انظر: السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة، وزارة **التخطيط**، 1996. (19)

- World Bank, **A Preliminary Study on Human Resources Development of Kuwait** UN published study, 1991. (20)

لمزيد من التفاصيل انظر: إصدارات البنك المركزي. (21)

لمزيد من التفاصيل انظر: الدراسة التي قام بها الدكتور محمد رمضان: «التحويلات المالية للعمالة الوافدة»، **معهد الكويت للأبحاث العلمية**، 1996. (22)

- M. Rumaihi, "**The Mode of Production in the Arab Gulf Before the Discovery of Oil**" in Niblock, ed., Social and Economic Development in the Arab Gulf, London: Croomhelm 1980. (23)

يرى خلدون النقيب أن 45% من مبالغ التثمين للفترة من سنة 1960 إلى نهاية 1981 حصل عليها 35 عائلة تجارية، والمرجع سبق الإشارة إليه. (24)

- C. Cinclair and J. Birks, "Some Aspects of the Labor Market in the Middle East with Special Reference to the Gulf States" **The Journal of Developing Areas**, 13, April 1979 p. 301. (25)
- F. Harbison, **Human Resources for Egyptian Enterprises**, New York: McGraw Book Company Inc. p. 106. (26)

❋ ❋ ❋